

## التعليم الجامعي الدامج للأشخاص ذوي الإعاقات: عقبات غير عادلة منار الرواشدة وسعاد الهباشين | شباط 2023

تم تمويل هذه الورقة بمنحة من وزارة الخارجية الأمريكية. التراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف/ة ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات وزارة الخارجية الأمريكية.

تمت صياغة هذه الورقة من قبل مؤلفين شباب فرديين تم اختيارهم للمشاركة في برنامج إعلام الشباب جيل 01. التراء والنتائج والاستنتاجات الواردة هنا هي آراء المؤلف (المؤلفين)، ولا تعكس بالضرورة آراء ونتائج واستنتاجات هيئة أجيال السلام.

"لا أرى عدلاً في فكرة أن يعاني الأشخاص ذوي الإعاقة المقبلين على المرحلة التعليمية الجامعية ما عانيته طوال فترة دراستي<sup>1</sup>. " رهنف المصري

## مقدمة

تؤثر البنية التحتية على الرفاهية الاجتماعية والوصول إلى الخدمات الأساسية التعليمية والصحية بحيث تصبح العمود الفقري للنمو الاقتصادي والتنمية. ويرتبط تحقيق ما يقارب 80% من أهداف التنمية المستدامة من جودة ومتانة البنية التحتية للدولة<sup>2</sup>. ويُعزّض تعذر وصول أي شريحة اجتماعية إلى الخدمات، بسبب غياب البنية التحتية، هذه الشريحة إلى خطر الاستبعاد الاجتماعي، ليصبح أفرادها غير قادرين على المشاركة والمساهمة في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي .

لذلك فإن توفير البنية التحتية المناسبة لشريحة الأشخاص ذوي الإعاقة، والتي تمثل 13% من المجتمع الأردني، بحسب المجلس الأعلى لحقوق ذوي الإعاقة في الأردن<sup>3</sup>، يعدّ ضماناً مهماً لوصولهم للخدمات التعليمية والصحية، مما يمكّنهم من المشاركة الاجتماعية والاقتصادية الفعالة. بالطبع هناك جوانب أخرى غير البيئة التحتية من شأنها تعزيز هذه المشاركة للأشخاص ذوي الإعاقة، مثل محاربة وصمة العار ورفع الوعي ورفع قدرات المؤسسات التعليمية لتوفير التعليم الدامج .

عرّفت اليونيسكو<sup>4</sup> التعليم الدامج بأنه "تأمين وضمان حق جميع الأطفال ذوي الإعاقة في الوصول، والحضور، والمشاركة، والنجاح في مدرستهم النظامية المحلية، ويتطلب التعليم الدامج بناء قدرات العاملين في مدارس الحي، والعمل على إزالة الحواجز والعوائق المادية التي قد تحول دون وصول، وحضور، ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة من أجل تقديم تعليم نوعي لجميع الطلبة وتحقيق الإنجازات التعليمية في هذا المجال". وعليه، فإن التعليم الدامج يختلف عن التعليم الخاص الذي يعزل ذوي الإعاقة في صفوف دراسية خاصة أو مؤسسات تعليمية مخصصة لهم، كما يحرمهم من التفاعل الاجتماعي الواسع ويحصرهم في بيئات تعليمية محدودة تحرمهم من تجارب تعليمية ذات نوعية، على قدم المساواة مع الأشخاص من غير ذوي الإعاقة.

تسلط هذه الورقة الضوء على غياب البنية التحتية المناسبة في المؤسسات التعليمية الجامعية على التعليم الدامج للطلبة ذوي الإعاقة. وتركز على البنية التحتية في الحرم الجامعي بهدف تقديم توصيات لعمادات شؤون الطلبة في هذه الجامعات والناشطين في هذا المجال للتخفيف من التهميش والاستبعاد الذي تعاني منه هذه الشريحة. استعانت هذه الورقة باستبيان بسيط خلال الفتره الزمنية الواقعة من 11-3 تشرين الثاني 2022، مع 50 مشاركة ومشاركاً من طلبة الجامعة الأردنية/العاصمة عمّان، الجامعة الهاشمية/الزرقاء، جامعة البلقاء التطبيقية/السلط. شمل الاستبيان 13 طالباً و37 طالبة، منهم 25 من الطلبة ذوي الإعاقة الحركية و20 من الطلبة ذوي

<sup>1</sup> رهنف المصري، طالبة في الجامعة الأردنية من ذوي الإعاقات البصرية، تمت المقابلة في 2022/12/28.

<sup>2</sup> وفاء احمد محمود العموش، "دور البنية التحتية في التنمية المستدامة"، *Arab Journal for Scientific Publishing*، الإصدار الخامس - العدد تسعة وأربعون، 2022. <https://bit.ly/3HuLkF7>

<sup>3</sup> المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "دراسة: نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن 13 بالمئة"، 2015. <https://bit.ly/3WIWLO1>

<sup>4</sup> اليونيسكو، "التعليم الجامع: طريق المستقبل"، عرض عام عن الدورة الثامنة والأربعين للمؤتمر الدولي للتربية بجنيف سويسرا، 2008.

[https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000161565\\_ara](https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000161565_ara)

الإعاقة البصرية والخمس الباقون من الطلبة ذوي الإعاقة السمعية، كما تمت مقابلة حاليتين لتبسيط الضوء على أبعاد الفجوات في تنفيذ المؤسسات التعليمية لالتزامات الأردن الدولية في هذا المجال .

## الوصول إلى الموارد: حق أم ميزة؟

مرت السياسات العامة المُخصّصة للأشخاص ذوي الإعاقة تاريخيًا بتطورات نتيجة التغيُّر في فهم الإعاقة بدءًا من تصور الإعاقة على أنها مشكلة طبية تحتاج إلى تدخل طبي، ومن ثم جاء التعامل مع هذه السياسات بتصور الأشخاص ذوي الإعاقة كشريحة مهمشة تحتاج إلى الإحسان والعطف، وصولًا إلى اعتبار الإعاقة تنوعًا بشريًا وأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة للمرافق هو حقٌ إنساني وقضية عدالة وإنصاف .

ويوضح دليل إرشادي توابع هذا النهج الثلاث على التعليم الدامج. ويُظهر الدليل أن النهج الطبي، الذي يعامل الطالب/ة ذوي الإعاقة على أنه صاحب/ة "مشكلة"، وبالتالي يحتاج إلى علاج، لا يزال للأسف يؤثر على تصميم السياسات العامة حول التعليم الدامج. وبحسب هذا النهج يتمتع الأطباء والأطباء النفسيين والممرضات بسلطة واسعة على الأشخاص ذوي الإعاقة، ويتخذون قرارات نيابة عنهم معتقدين أن العلاج الطبي المقدم أو المفروض على "المريض" يمكن أن "يصلح المشكلة"، بهدف مساعدة "المريض" على العودة إلى المجتمع والتعامل بشكل وظيفي أكثر مع الحياة. وبعيدًا عن النهج الخيري، يأتي النهج الحقوقي الحالي الذي يعتبر الوصول إلى الموارد حق من حقوق الإنسان وليس مزية تقوم بها الجماعات والأفراد والدول تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وعليه، فإن حالة الإعاقة ناجمة عن الافتقار إلى آلية تمكين مجتمعي تزيل العوائق البيئية حتى يتمكن الأشخاص ذوو الإعاقة من التفاعل بشكل كامل.<sup>5</sup> هذا التحول في النظر إلى الأسباب الحقيقية للإعاقة يجعلنا ندرك أن البيئة المحيطة هي موضع الإعاقة، وأن فشل المؤسسات في استيعاب الأشخاص ذوي الإعاقة هو السبب الحقيقي للاستبعاد. ومن هنا، فإن الاهتمام بالبيئة التحتية في الحرم الجامعي تهدف إلى تمكين المجتمع من إزالة العوائق أمام التعليم الدامج للأشخاص ذوي الإعاقة.

## حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم: بين النصوص الواعدة والواقع المؤسف

كفل الدستور الأردني حق التعليم للجميع في المادة (6) منه. وأكد في مادتيه (6) و(7) على حق ذوي الإعاقة في حفظ كرامتهم وحمايتهم "من الإساءة والاستغلال واحترام الكرامة والاستقلال الذاتي"، حيث "تكفل الدولة العمل والتعليم ضمن حدود إمكانياتها وتكفل الطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع الأردنيين". وتذكر المادة السابعة بالتحديد الفئات الهشة: "يحمي القانون الأمومة والطفولة والشيخوخة ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال".<sup>6</sup>

<sup>5</sup> هيئة أجيال السلام، دليل إرشادي لبرنامج تعزيز التعاون بين أولياء الأمور و المعلمين- التعليم الدامج في الأردن GIZ PROMISE، 2021.  
<sup>6</sup> رئاسة الوزراء، الدستور الأردني، <https://bit.ly/3kCPIZS>.

وصادق الأردن على الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة<sup>7</sup> بتاريخ 31/3/2008 معلناً بذلك "التزامه بتنفيذ بنود هذه الاتفاقية تحقيقاً لهدفها وغايتها والمتمثلة في حماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان والحريات الأساسية" وبذلك أكد الأردن التزاماته على المستويين المحلي والدولي بهذا الصدد. وفي الوقت ذاته، يسعى الأردن للمساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) 2015-2030<sup>8</sup> في الهدف الرابع المتعلق بالتعليم الجيد، تعليم الأشخاص ذوي الإعاقة والقضاء على التفاوت بين الجنسين في التعليم وضمان تكافؤ فرص الوصول إلى جميع مستويات التعليم والتدريب المهني للفئات الضعيفة، بمن في ذلك الأشخاص ذوي الإعاقة بحلول عام 2030، وبناء المرافق التعليمية التي تراعى احتياجات الأطفال كافة وخاصة الأطفال ذوي الإعاقة منهم، ورفع مستوى المرافق التعليمية القائمة، وتهيئة بيئة تعليمية فعالة وأمونة خالية من العنف للجميع لتحسين حياة الأشخاص ذوي الإعاقة وتحقيق التنمية المستدامة.

وأكد قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة رقم (20) لسنة 2017 على الحق في التعليم و"حظر استبعاد الشخص ذي الإعاقة من أي مؤسسة تعليمية على أساس الإعاقة أو بسببها" وعدم حرمانه من حقه في القبول بالمدارس ودمجه فيها وتضمين السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج التعليمية متطلبات التعليم للأشخاص ذوي الإعاقة، بما يحقق تمتعهم الكامل بحقوقهم في التعليم والوصول لجميع البرامج والخدمات والمرافق والمؤسسات التعليمية، وذلك في المواد (17)، (18)، (19)، (20) من القانون ذاته.

ومع أن النصوص التشريعية الأردنية والتزامات الأردن الدولية تتبنى صراحة تعبير "التعليم الدامج" وتكفل حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالتعليم إلا أن الممارسات والتنفيذ على أرض الواقع لا ينسجم مع هذه الالتزامات .

تشير أرقام دائرة الإحصاءات العامة وفقاً للتعداد السكاني لعام 2015 إلى أن ما نسبته 79% من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتلقون أي شكل من أشكال التعليم، وإذ كانت إحصائيات وزارة التربية والتعليم تؤكد على ما هو أخطر من هذه النتيجة، حيث تشير البيانات الصادرة عن الوزارة إلى أن عدد المستفيدين من الخدمات التعليمية من الأشخاص ذوي الإعاقة لا يتجاوز 20 ألف طالب وطالبة، وهذا الرقم يشكل ما نسبته 9,1% من إجمالي عدد الطلبة في الأردن، وعليه فإن الغالبية العظمى من الأشخاص ذوي الإعاقة في سن التعليم خارج نطاق المؤسسات التعليمية بشكل كلي.<sup>9</sup>

تركز هذه الورقة على التعليم الجامعي، إلا أنه من المفيد التنويه إلى أن الحق في التعليم الدامج لا يقتصر على مرحلة الطفولة. ومع ذلك فهو حق غير مصان في المدارس والمنشآت التعليمية المختلفة حيث يواجه العديد من الطلبة ذوي الإعاقة تحديات كبيرة للوصول للمنشآت التعليمية ومرافقها. وتفتقر هذه إلى البنية التحتية اللازمة، مثل المداخل غير المهيأة والمنحدرات الخاصة المصممة بدرجة انحناء غير مناسبة، إلى جانب غياب المقابض المساندة والأسطح التحذيرية، مما يشكل خطراً كبيراً على الطلبة ذوي الإعاقة. ومن ناحية أخرى، يفتقر الأثاث في القاعات التدريسية

<sup>7</sup> المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، "الاتفاقية الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة"، 2014. <https://bit.ly/3XEKM4O>

<sup>8</sup> اليونيسكو، "الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة: التعليم"، Global Education Monitoring Team، 2020. <https://ar.unesco.org/gem-report/node/1346>

<sup>9</sup> وزارة التربية والتعليم في الأردن، الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2019-2029، 2019. [https://moe.gov.jo/sites/default/files/lstrtyjy\\_lshry\\_ltlm\\_ldmj\\_0\\_0.pdf](https://moe.gov.jo/sites/default/files/lstrtyjy_lshry_ltlm_ldmj_0_0.pdf)

فى الجامعات والمدارس بما فى ذلك المختبرات إلى أثاث بأبعاد مناسبة واستخدامات تراعى احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.

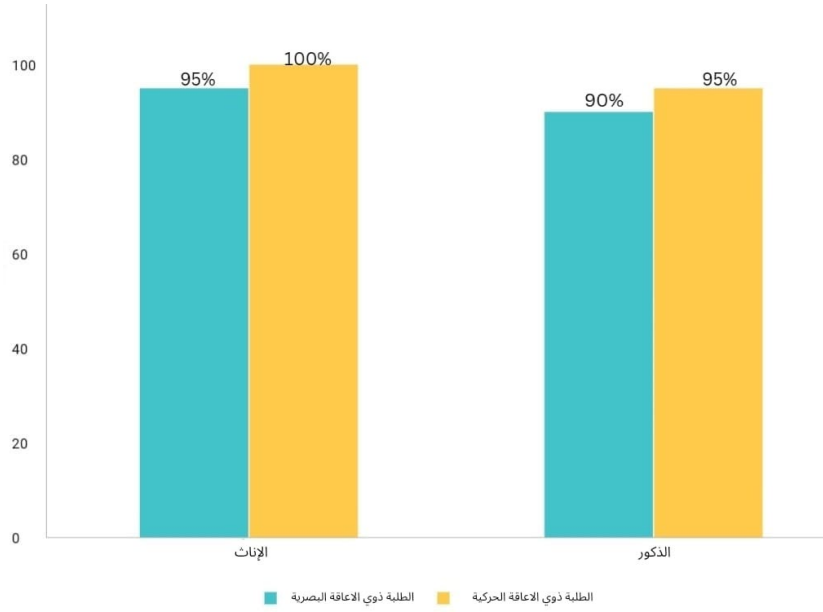
### عقبات غير عادلة ووصول شبه مستحيل

وللوقوف جلياً على الواقع المعاش للطلبة ذوي الإعاقة بجامعة الوسط، ارتأينا أن نقف على حالتين توضح أثر هذا القصور فى البيئة التحتية والأثاث الجامعى. تقول إحدى الطالبات الجامعيات ومولودة عام 1992 والتي فقدت البصر بشكل مفاجئ عام 2011 عندما كانت بعمر 19 عامًا:

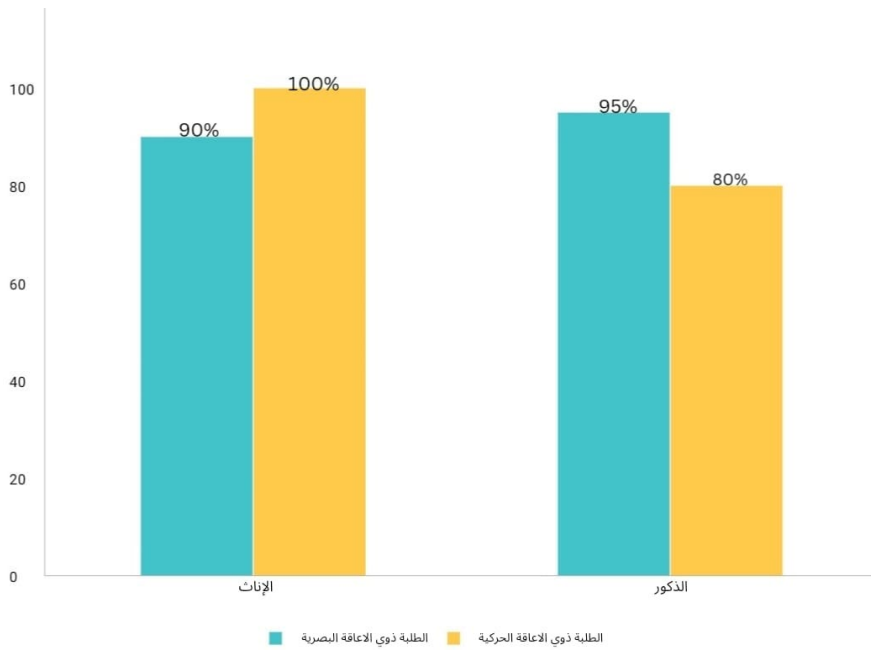
"تغيرت حياتى بشكل كلى. أصبحت حاجتى ملحة لشخص مرافق معى بشكل دائم لعدم توفر أى مرافق خاصة داخل الجامعة تُعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة على مختلف أنواعها. لا يوجد ممرات خاصة لنا للعبور. ولو وجدت، لا يتم تمييزها بحيث يتم استخدامها من قبل جميع الطلبة داخل الصرح التعليمى. عدا عن المسافات الطويلة بين الأبنية المحاضرات، الأمر الذي يشكل عائقاً أمامنا. وعدم وجود دورات مياه أرضية داخل الأبنية التعليمية على اختلافها، وعدم وجود أى إرشادات مكتوبة بلغة "بريل" تساعد على إرشاد الأشخاص ذوي الإعاقة ولو بشكل بسيط دون الحاجة للاستعانة بأحد. الأمر الذي سبب لى الإحراج بشكل كبير ودائم وجعلنى أفكر كثيراً بترك الدراسة الجامعية. بالنهاية، أعتقد أنه حان الوقت لتسليط الضوء على قضايانا والعمل على خلق بنية تحتية بلا عوائق لأننا جزء لا يتجزأ من المجتمع الأردنى، ولا أرى عدلاً فى فكرة أن يعانى الأشخاص ذوي الإعاقة المقبلين على المرحلة التعليمية الجامعية ما عانيته طوال فترة دراستي".<sup>10</sup>

للأسف، لا تختلف تجربة هذه الطالبة كثيراً عن غيرها. مثلاً، تشير نتائج الاستبيان أن الغالبية العظمى من الطلبة يواجهون صعوبة فى الوصول إلى قاعات المحاضرات داخل الحرم الجامعى (الشكل 1). ولا تختلف النتيجة كثيراً فيما يتعلق بالوصول لأبسط الخدمات الصحية الأساسية وهي دورات المياه، إذ يجد الطلبة من جميع فئات الإعاقة صعوبة فى الوصول إليها (الشكل 2)، وهي مطلب صحى أساسى يتعدى الكماليات والرفاهية.

<sup>10</sup> رهنف المصرى، طالبة فى الجامعة الأردنية من ذوي الإعاقات البصرية، تمت المقابلة فى 2022/12/28.



الشكل 1: نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى قاعات المحاضرات داخل الحرم الجامعي



الشكل 2: نسبة الطلبة ذوي الإعاقة الذين يواجهون صعوبة في الوصول إلى دورات المياه داخل الحرم الجامعي

تعكس هذه النتائج الإهمال الذي يحيط بملف المنشآت المهيأة للأشخاص ذوي الإعاقة على فترات طويلة، وهو ما يستوجب إعادة تأهيلها بترتيبات تيسيرية وتسهيلات معقولة. ولا يقتصر هذا على المنشآت التعليمية، لكن التعليم حق أساسي وإهمال البنية التحتية يعد عائقاً هاماً هنا يحد من وصول الأشخاص ذوي الإعاقة على تجربة تعليمية دامجة. إذ يعد عدم وجود مصاعد أو حمامات في بعض الكليات داخل الجامعة أحد أكبر المشاكل التي تواجه هذه الشريحة، مما قد يضطر الطالب في بعض الأحيان لأن يحمل معه كرسيه إلى قاعة المحاضرة في الطوابق العليا، وذلك يعرضه إلى خطر الوقوع والذى الجسمي، بالإضافة إلى الأذى النفسى البالغ المترتب على حمله من قبل زملائه. ومن أمثلة صعوبات البيئة الجامعية الأخرى ما يتعلق بالثلاث في القاعات التدريسية. فلا تتوفر مقاعد للطلبة للذين يعانون من خلل ما في العمود الفقري أو بتر في اليد اليمنى أو اليسرى .

ومن الملفت للنظر أيضاً أن نتائج الاستبيان توضح الأثر الأعمق لغياب البنية التحتية في الجامعات على الطالبات الإناث، فلا تتوفر دورات المياه المناسبة لهن، ويصعب عليهن اللجوء للمساعدة، كما هو الحال لدى الطلبة الذكور. إذ يلجأ الطلبة الذكور عادة لحمل زملائهم من الطلبة ذوي الإعاقة للوصول إلى القاعات التدريسية في أدوار عليا، وهو خيار غير متاح اجتماعياً للطلبة الإناث، ناهيك عن كونه خياراً لا يصون كرامة الطلبة من ذوي الإعاقة بالأساس، وهو ما يعرض الطالبات ذوات الإعاقة إلى تهيش مضاعف وحرمان أكبر من الفرص التعليمية.

ويعرف القانون الأردني رقم (20) لسنة 2017 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة هذه الترتيبات والتسهيلات على أنها "التعديلات والتعديلات الضرورية والمناسبة لتمكين التلاميذ على مختلف قدراتهم من الوصول للموارد والاستخدام الآمن لها، لضمان تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية أو ممارستها على قدم المساواة مع الآخرين".<sup>11</sup>

وتفتقر العديد من المنشآت للترتيبات التيسيرية والتسهيلات المعقولة، علماً أن هناك ما نسبته 2% من المباني المهيأة لخدمة الأشخاص ذوي الإعاقة من مجموع المباني في المملكة، إلا أنها هي الأخرى غير مهيأة بشكل كامل.<sup>12</sup> ويدرج المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في الأردن بعض هذه التحديات، نخص منها تلك المعنية بمؤسسات التعليم الجامعي:

- غياب الترتيبات والتسهيلات التي تكفل للطلبة ذوي الإعاقة التكيف الاجتماعي السليم داخل الحرم الجامعي أو خارجه، سواء فيما يتعلق بالعلاقة مع الزملاء أو العلاقة مع أعضاء هيئة التدريس والعاملين بالجامعة<sup>13</sup>
- التحديات المتعلقة بالاستفادة من الأنشطة الترويحية وقضاء وقت الفراغ
- عدم وجود متخصصين بالجامعة لتقديم الدعم النفسى والمساند خلال التجربة الجامعية
- استخدام الأثاث ذي المواصفات والارتفاع الثابت وصعوبة الوصول للأماكن المرتفعة

<sup>11</sup> رئاسة الوزراء و المجلس الأعلى لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، قانون 20 لسنة 2017 لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، مرجع سابق.  
<sup>12</sup> بشرى نبروخ، التعليم الدامج يستدعي هيكلة عميقة للنظام التعليمي، 2023. <https://bit.ly/3DcMiDk>

<sup>13</sup> إبراهيم أحمد العدر، " التحديات التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة في الجامعة الأردنية دراسة ميدانية"، مجلد 43 ، ملحق 5، 2016.  
<https://bit.ly/3HGQKNu>

ومن المُلاحظ أن الجامعة الأردنية بدأت بتكثيف البيئة الخارجية داخل الجامعة على مراحل؛ شملت بناء الممرات الخاصة، وإنشاء مرافق صحية مكيفة في العديد من الكليات في الجامعة، بجهود من إدارات الجامعة المتتالية ودائرة الإرشاد الطلابي ومكتب خدمة المجتمع وجهات أخرى، للحد ما أمكن من هذه الصعوبات وتقليلها. لكن قَدَم بعض الأبنية يحول دون ذلك أحياناً، ولا يزال العمل جارياً<sup>14</sup> على ذلك<sup>[OBJ]</sup>.

وقد قامت الجامعة بتصميم طاولات ومقاعد تتناسب واستخدامات الأشخاص ذوي الإعاقة الحركية، وتم توزيعها داخل مختبرات الحاسوب جميعها. ومن الملاحظ هنا أنه لا يزال هناك حاجة لإنشاء الممرات الخاصة بهذه الشريحة في مباني الجامعة الحيوية وحاجة البعض الآخر منها للصيانة اللازمة، بالإضافة إلى عدم توفر درابزين للحماية عند بعض الممرات التي يوجد فيها درج، مما يشكل خطورة على الطالب الكفيف في الصعود والنزول، ناهيك عن وجود بعض العوائق في العديد من الممرات داخل الجامعة كالحفر، ومصارف المياه، وأغصان الأشجار، الأمر الذي يعيق حرية الحركة والتنقل لهؤلاء الطلبة، وقد يعود ذلك إلى قَدَم معظم هذه المباني في الجامعة وعدم تأهيلها. ويساهم ضعف التمويل والمخصصات لهذه الحاجة في تفاقم هذه المشكلات .

لكن الجامعات الأخرى لم تعزز من بنيتها التحتية، كما أن المشكلة لا تقف عند الجامعات فقط، كما يوضح أحمد، الذي ولد من دون أي إعاقة عام 1999، ثم سبب له حادث سير عام 2017 شللاً نصفيًا في الجزء السفلي من جسده:

"لم يكن سهلاً علىّ تقبل الأمر في البداية نظرًا للمعاناة الكبيرة التي أعانيها أثناء القيام بأبسط مهام الحياة. وكان الاهتمام في جامعتي بالأشخاص ذوي الإعاقة سيئًا إلى حد كبير من ناحية المرافق العامة والطرق المليئة بالحفر والشوارع غير المعبدة التي تصعب على الشخص الذي يستخدم الكرسي المتحرك أن يمشى فوقها دون مساعدة من الآخرين. إضافة إلى عدم وجود مصاعد داخل الأبنية المؤدية إلى القاعات الدراسية، الأمر الذي يشعرننا بالإحراج الدائم وحاجتنا للمساعدة بشكل مستمر من قبل الطلاب. هذا بالإضافة إلى التعدي المستمر على المواقف الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة.

ويعود السبب الأكبر هنا إلى غياب الوعي، سواء كان ذلك على مستوى الأفراد أو على مستوى المجتمع ككل، لأن التغاضي عن حق الأشخاص من ذوي الإعاقة في إمكانية الوصول إلى المرافق والخدمات وبطريقة سليمة وآمنة هو مسؤولية مشتركة بين جميع الجهات ليستطيعوا التحرر من قيود تأسر حركتهم وتزيد من أعبائهم. كلى أمل أن تبدأ الجامعة بالاهتمام بالمرافق الخاصة بنا وعمل إعادة هيكلة للمباني وتوعية الطلاب بماهية التعليم الدامج، الأمر الذي تنادي به وتدعمه مؤسسات المجتمع المدني ووزارة التربية والتعليم العالي بشكل مستمر.<sup>15</sup>

<sup>14</sup> المرجع نفسه

<sup>15</sup> . أحمد ذيب، تخرج حديثاً من الجامعة الهاشمية، تمت المقابلة في 2023/1/18.



لذا، فإن الوقوف على تحديات البنية التحتية التي تواجه الطلبة ذوي الإعاقة لا تقف عند الجامعات وعمادات شؤون الطلبة فيها، وإنما تتطلب أيضًا جهدًا مجتمعيًا تتكاتف فيه الجهود لرفع الوعي بين المسؤولين وصانعي القرار، وبين مجتمع الطلبة ككل، حول التعليم الدامج وحقوق الطلبة ذوي الإعاقة داخل الحرم الجامعي.

## التوصيات

- تشجيع وزارة التعليم العالي على تبني استراتيجية وطنية للتعليم الدامج على غرار الاستراتيجية الخاصة بوزارة التربية والتعليم،<sup>16</sup> وذلك لتوفير الغطاء التشريعي والمؤسسي لحدث الجامعات على تلبية احتياجات الطلبة ذوي الإعاقة.
- اتباع وزارة التعليم العالي نهجًا يلزم القائمين على تصميم الميزانيات الجامعية بتحديث وتطوير البيئة التحتية والأثاث في القاعات التدريسية، بحيث تواكب التصميمات العالمية في التعليم الدامج.
- تكاتف جهود عمادات شؤون الطلبة في الجامعات الأردنية مع المجلس الوطني للأشخاص ذوي الإعاقة للوقوف على احتياجات الطلبة بحسب مختلف أنواع الإعاقة، وعمل دراسة تقف على أهم التحديات التي تواجه الطلبة.
- العمل مع وزارة التعليم العالي، وبعض شركات القطاع الخاص من خلال برامج المسؤولية الاجتماعية لديهم أو مع الجهات المانحة لتوفير الميزانية اللازمة لتهيئة الحرم الجامعي وتوفير الأثاث المناسب للطلبة ذوي الإعاقة.
- أن تعمل الجمعيات المعنية والناشطين في هذا المجال على رفع وعي وفهم أعضاء هيئة التدريس وموظفي الجامعات حول التعليم الدامج لرفد الخبرات التي تحتاج لها الجامعات في هذا المجال وتحقيق التكامل في العملية التعليمية.
- تهيئة بعض الأنشطة الثقافية والرياضية والاجتماعية التي تتناسب والطلبة ذوي الإعاقة، مع مراعاة النوع والمكان وطبيعة التفاعل فيها.
- ضرورة استقطاب مجموعة من الطلبة الداعمين والمتطوعين بهدف مساعدة الطلبة ذوي الإعاقة وتنفيذ برامج لتوعية بقية الطلبة بحقوقهم.

<sup>16</sup> الاستراتيجية العشرية للتعليم الدامج 2019-2029، وزارة التربية والتعليم في الأردن، [https://moe.gov.jo/sites/default/files/lstrtyjy\\_lshry\\_ltlm\\_lmj\\_0\\_0.pdf](https://moe.gov.jo/sites/default/files/lstrtyjy_lshry_ltlm_lmj_0_0.pdf)



يتم تنفيذ برنامج جيل 01 من قبل هيئة أجيال السلام بدعم  
من السفارة الأمريكية في الأردن.